المحـور الثاني :الاشكـــالية والفرضيــات في علم الاجتمـــاع

أولا - الإشكـــالية :

هناك اجماع تام لدى الباحثين والعلماء أن ما يدفع الى القيام بالبحث العلمي هو وجود مشكلة (أو مشكل) ، وهي بذلك ركيزته وقاعدة انطلاقه :"يجمع كتاب البحث العلمي بأن مشكلة البحث هي قاعدته الرئيسية ، وهي محور أساسي يدور حوله البحث "

هكذا اذن تمثل مشكلة البحث أو الدراسة مبررا لانطلاق عملية البحث العلمي الى درجة المطابقة في العديد من المرات بين البحث العلمي أو المعرفة العلمية ووجود مشكلات علمية طبعا ، اذ أن أول إجراء يقوم به الباحث في مسعاه العلمي هو إفتكاكه وانتزاعه لموضوع بحثه أو دراسته (الذي وقع عليه اختياره المبدئي على الاقل) من قبضة الأفكار المسبقة والأحكام القيمية في ظل ما يعرف بالغزو أو القطيعة الابستمولوجية من خلال الوقوف على مشكلة البحث أو الدراسة ...

نخلص الى القول اذن ان مشكلة الدراسة :أو البحث عنصر أساسي في مسعى البحث العلمي ، وهي مبرر انطلاق هذا البحث ووجوده :" إن صياغة مشكلة البحث ... تمثل مرحلة انطلاق مسعى البحث ذاته " ، فما الذي نعنيه اذن بمشكلة البحث أو الدراسة ؟

1-تعريف إشكالية البحث :

أ-بين المشكلة الاجتماعية ومشكلة البحث:

في البداية تجدر التفرقة بين المشكلة الاجتماعية ومشكلة البحث ، فعلى الرغم من التداخل الواضح بين المفهومين إلا أن علماء الاجتماع وضعوا تحديدا واضحا لكل منهما ، فالمشكلة الاجتماعية تعني :"موقف يتطلب معالجة اصلاحية ، وينجم عن ظروف المجتمع والبنية الاجتماعية ، ويستلزم تجميع الوسائل والجهود الاجتماعية لمواجهته وتحسينه " .

كما تعرف المشكلة الاجتماعية بأنها :"انحراف السلوك الاجتماعي عن القواعد التي حددها المجتمع للسلوك الصحيح "

وبهذا يتضح أن المشكلة الاجتماعية هي الجوانب المرضية في المجتمع أو هي انحراف السلوك الاجتماعي عن المسار الصحيح مثل انتشار ظاهرة الفقر ، والتسول والسرقة وإدمان المخذرات ... فكلها مشاكل مرضية غير سوية .

أما مشكلة البحث فتشمل المشكلة الاجتماعية من جانبها السلبي والايجابي ،وقد عرفها بعض العلماء بأنها عبارة عن موضوع يحيط به الغموض أو ظاهرة تحتاج الى تفسير أو هي قضية موضع خلاف أي أنها الموضوع الذي ينوي الباحث معالجته ، وهي كل ما من شأنه يثير تساؤلا ، وأحسن تحديد للمشكلة أن يكون على هيئة سؤال تتطلب اجابة محددة ،سواء في صيغة استفهامية أم لا ، أو تصاغ المشكلة في شكل علاقة بين متغيرين أو أكثر .

ب-تعاريف اصطلاحية لإشكالية البحث :

تعرف الإشكالية بأنها :"مقاربة أو منظور نظري يتبناه الباحث ، وهي مرحلة تقع بين القطع والبناء ، وبناء الإشكالية يعني الاجابة على السؤال : كيف سأتناول هذه الظاهرة ؟ بحيث يتم بناؤها في مرحلتي الاستكشاف والاستطلاع النظري قبل الوصول الى الإشكالية الخاصة ، فالسؤال الجيد يوجه الى القراءات الجيدة ".

تعريف آخر للإشكالية يرى بأنها المدخل النظري الذي يقرر الباحث تبنيه لمعالجة المشكلة التي طرحها سؤال الانطلاق ، وهي تتم عادة في ثلاثة مراحل :

المرحلة الاولى - مرحلة ضبط وجهات النظر المختلفة حول الموضوع : في هذه المرحلة على الباحث على الباحث القيام بتحديد المداخل المتنوعة للمشكلة ، وهذا يعني القيام بجرد و إحصاء وجهات النظر المختلفة ، التي تم اعتمادها ، و تعيين نقاط الإختلاف و الاتفاق بينهما و توضيح الإطار النظري الذي يستند إليه كل رأي سواء علنا أو بشكل ضمني.

المرحلة الثانية – تبني إشكالية : في هذه المرحلة لابد من تبني إشكالية سواء بتصور إشكالية جديدة، بمعنى صياغة نظرية جديدة خاصة بالباحث ، أو بوضع عمله ضمن إطار نظري تم اكتشافه من خلال القراءات السابقة.

المرحلة الثالثة – تدقيق الإشكالية : وتعني توضيح طريقة الباحث الشخصية في كيفية عرضه للمشكلة و الإجابة عنها ، حتى ولو كان قد تبنى مدخلا نظريا تم انتقاؤه مسبقا و بشكل واضح . و تتم هذه المرحلة عمليا بعرض المصطلحات الأساسية و البناء المفاهيمي الذي تقوم عليه الإقتراحات التي تم وضعها للإجابة على سؤال الانطلاق ، والتي تأخذ شكلها النهائي من خلال البناء (مرحلة البناء هي المرحلة الموالية لصياغة الاشكالية حسب هذين الكاتبين – كويفي وكمبهود -)

إن "مشكلة البحث تعني أن هناك حالة أو أمر أثار فضول الباحث ورغبته للتقصي والتنقيب عن تلك الحالة بهدف إستجلاء ذلك الغموض الذي يغلف تلك الحالة ، واستكشاف المسببات وتأمين المقترحات اللازمة التي تقدم كمعالجات وحلول لهذه الحالة "

إن موضوع البحث العلمي هو في الأساس مشكلة في حاجة إلى حل ، لذا نجد بعض الباحثين يعرفونها بأنها : " تلك المشاكل الإنسانية و المادية ، التي يعانيها الفرد و المجتمع ، و القابلة للدراسة ، قصد حلها علميا " ، كما عرفها باحثون آخرون بأنها :"تلك المشكلات الطبيعية والإنسانية والاجتماعية ، التي يعانيها الانسان والمجتمع ، والقابلة للبحث ، عن طريق جمع المعلومات والحقائق والبيانات المحققة لذلك " .

إن حصر تعريف المشكلة العلمية في حل المشاكل التي يعانيها الانسان والمجتمع ، يبقى تعريفا ناقصا ، لأننا في البحث العلمي لا نهتم فقط بهذا الصنف من المشكلات ، ذي العلاقة بالأبحاث

التطبيقية الميدانية الخاصة بالمجالات المذكورة ، بل أيضا بالأبحاث النظرية التي نحقق في مدى صحة المعرفة المتوصل اليها في شكل نظريات وقوانين علمية ، وتعمل على إكتشاف الجديد منها ،

أي أنه يمكن القول :أن المشكلة العلمية تتمثل في كل المشكلات الانسانية والاجتماعية والطبيعية ، التي يعانيها الفرد والمجتمع ، أو ذات الصلة بالمجالات النظرية للبحث العلمي والقابلة للدراسة ، من أجل حلها عن طريق جمع البيانات والحقائق .

إن عملية التعرف على المشكلة العلمية في مجالها الطبيعي مهمة صعبة ، تتطلب من الباحث مجهودا شخصيا كبيرا وتجربة بحثية طويلة وملاحظة دقيقة ، حتى يتمكن من فصل موضوع المشكلة المبحوثة عن المشكلات التي تشاركها المجال الذي تنتمي إليه ،لا سيما وأننا نعلم أن الظواهر تتداخل فيما بينها في علاقات بالغة التعقيد ، خاصة منها الظواهر الانسانية والاجتماعية

بفعل تمحورها حول دراسة السلوكات المتعددة للكائن الواحد –الذي هو المجتمع -مما يجعل عملية

التعرف على المشكلة امرا يتطلب من الباحث –إلى جانب الخصال السالفة الذكر – التحلي بالصبر ، وعدم التسرع في اتخاذ قرار الاختيار النهائي ، قبل القيام بقراءة وافية لكل ما كتب عن الموضوع المرتبط بالمشكلة ، للاستفادة من تجارب الآخرين . إلى جانب مراجعة المعطيات الميدانية المتوفرة و استشارة الأساتذة ذوي الخبرة الكبيرة في البحث العلمي .....

لكن في بعض الحالات الدراسية ، يجد الباحث نفسه امام مشكلة علمية ، لا تتوفر المراجع حولها بالقدر الذي يمكنه من التعرف عليها بسهولة. خاصة على مستوى التخصصات العلمية الحديثة النشأة ، التي تعاني نقصا في رصيدها العلمي. مثل علوم الإعلام و الإتصال . مما يضطره إلى الاعتماد على مجهوده الشخصي ، للحصول على معلومات تمكنه من كشف المشكلة ، و التعرف عليها في الحيز ، الذي تنتمي إليه ، مستعينا بأداتي الملاحظة و التجربة .

2-المشكلة والإشكالية Problème-Problématique :

هناك من يفرق بين المشكلة والإشكالية (في الادبيات الفرانكفونية بخلاف الأنجلوساكسونية) مؤكدا بأن الاشكالية هي التحديد العلمي للمشكلة ... وهناك من يترجمها إلى : المسألة والمسألية ، ويعترض " فريدريك معتوق " حتى على تسمية "الاشكالية " فيرى أن الأصح هي قولنا "المسألية " عوض "المشكلية " أو "الاشكالية " ، والتي يقول عنها أنها ليست شيئا محددا في الظاهرة يمكن ضبطه ماديا وبشكل ملموس ، بل إنها مسار الظاهرة وحركتها الداخلية ، يمكن أن نشبهها بحركة الساعة ، فالمسألية ليست لا العقارب ولا المسننات ولا الخيوط ولا قطع الماس الصغيرة التي تكون في الساعة ، إنها حصيلة حركة هذه العناصر مجتمعة ، لذا فهي ليست بشيء يمكن حصره في عنصر واحد أو عدة عناصر ، بل إن المسألية تشمل جميع العناصر المكونة للظاهرة في فاعليتها ، وليس في حركة سكونها، و يضع بعض الباحثين **تفرقة بين المشكلة والإشكالية** نحصرها فيما يلي : أ-قد يبدو مصطلح المشكلة فضفاضا ومتسعا ولا يمكن التحكم فيه بصورة دقيقة ، لذلك يلجأ بعض الباحثين الى التدقيق أكثر ، فيرون أن المشكلة تتحول الى إشكالية عندما يصبح متعذرا الإلمام بكل جوانب المشكلة

على المستوى التصوري والعلمي ،حيث يبدو التحكم في المشكلة وتعريفها ، وتحديد معالمها ، وضبطها أمرا صعبا ، بل ومتعذرا ، لذلك تصبح الإشكالية هي المصطلح الدقيق الذي يلجأ الباحثون .

فالإشكالية اذن هي المدخل النظري أي يقرر الباحث تبنيه لمعالجة المشكلة التي طرحت في سؤال البداية ، فهي أكثر تحديدا وأكثر دقة وإيجازا وأدق معنى من مشكلة البحث التي تبدو فضفاضة وغير دقيقة في تحديدها .

ويتمثل دور الاشكالية في أنها تعطي للباحث الفرصة كي يحدد المسائل الهامة ، والأسئلة التي يبحث عن إجابة علمية وموضوعية لها .

ب- يلجأ فريق آخر من الباحثين إلى التفرقة بين الإشكالية والمشكلة في أن موضوع البحث عادة لا يشرح الإشكالية المراد إختبارها ، حيث أن الموضوع يظل فضفاضا عاما ، يقبل تفسيرات متعددة ، وتأويلات كثيرة ، لذلك تأتي الإشكالية لتحسم الارتباك وتحدد الموقف ، وتضيق الموضوع حتى يكون حجم المشكلة في حدود الوقت ، والإمكانات المادية والبشرية المتاحة ، والإطلاع على العوائق

والصعوبات التي تقف حائلا دون إنجاز البحث ، فالإشكالية بهذا المعنى إيجاز لمشكلة البحث بصورة أكثر دقة وضبطا وتحديدا .

3-الاطار المنهجي أو المدخل النظري والإشكالية :

يستدعي التحليل السوسيولوجي عدم إغفال المداخل والمقاربات السوسيولوجية القديمة والحديثة والمعاصرة ، وإختيارها اختيارا مناسبا لطبيعة الظاهرة ، هذا الاختيار الذي يستند الى جملة من الشروط والقواعد التقنية التي تحدد الاختيار المناسب لطبيعة الموضوع ، والاجتهاد قدر الامكان لوضع التركيب المتناسق بين هذه المقاربات لتقديم تحليل متعدد الابعاد للظاهرة موضوع الدراسة

استنادا الى ذلك ، فإن الاشكالية لا تبنى من عدم ، ولا تطرح في فراغ ، وإنما ترتبط بموجهات نظرية تمدها بالتصورات المنهجية ، وتزودها بالمفاهيم والأنساق المعرفية الضرورية التي يقوم عليها بناء البحث برمته ،واختيار هذه الموجهات النظرية والمنهجية لا يتم هو الآخر بشكل اعتباطي ، وإنما له أسس ومقومات ، على الباحث أخذها بعين الاعتبار في كافة مراحل البحث ،لأن البحث في جوهره بناء منسجم تتكامل أجزاؤه ويتمم بعضها بعضا .

ومن هنا وجب التنبيه الى أنه لطرح اشكالية أي موضوع يريد الباحث دراسته ، يجب أن يعلم أنه ليس هناك مدخل نظري واحد صالح لكافة البحوث ، إن الموضوع الواحد قد تمكن معالجته من زوايا نظرية متعددة ، وبالتالي فإنه من واجب الباحث أن يستعرض في البداية كمرحلة أولى مختلف الآراء النظرية الممكنة في دراسة الموضوع ، مع فحص ما يمكن أن يكون بينها من نقاط الاختلاف والالتقاء ، وما يوجد بينها من تعارض أو تناقض وإتفاق ، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن هذه

التصورات الأولية للإشكالية لا تقع في فراغ ، وإنما ترتبط بأطر منهجية مسبقة ، يتوجب على الباحث فرزها وتصنيف كل رأي معروض وفقا للإطار النظري الذي ينتمي إليه ، وظيفيا كان أو ماركسيا أو غيرهما من الأطر التابعة لهذا المدخل أو ذاك . إن إختيار الاطار المنهجي للإشكالية أو المدخل النظري لصياغتها ، مسألة في غاية الأهمية ،

من حيث أنها تحدد للباحث خط سير معين يلزمه ويستمد منه مفاهيمه ، وبناء النموذج التفسيري لموضوع بحثه ، بالإضافة إلى أن هذا الاختيار سوف يساهم بدوره في توضيح السؤال الذي يحدد فيه الباحث ما يرغب في دراسته ، أو كما يسميه "كويفي وكامبنهود " (سؤال الانطلاق) ، والذي لا يمكن فصله هو الآخر عن واحد من الأطر أو المداخل المنهجية المعروفة ، بحيث يمكن للقارئ المتفطن أن يتوقع ، وبكثير من الصدق ، نوعية المدخل المنهجي الذي يريد الباحث اعتماده أو البحث في اطاره ، من مجرد قراءة سؤال الانطلاق ،" كما تأتي أهمية اختيار المدخل المنهجي في كونه يساعد على صياغة فرضيات البحث للإجابة على سؤال الانطلاق " .

ان تحديد الاطار المنهجي بكل وضوح لا لبس فيه منذ البداية ، من شأنه أن يعصم الباحث من الخلط بين المداخل المنهجية خلال سير بحثه ، إذ أن بعض الباحثين ، وتحت هاجس الخوف من التقصير ، يحاولون تفسير كل شيء في آن واحد ، مما يدفعهم الى عدم الانتقاء ، وبالتالي يدفعهم الى الوقوع في فوضى الجمع بين كافة وجهات النظر والآراء الممكنة أو المحتملة ، ظنا منهم أن عدم الالتزام بمدخل منهجي بعينه ، سوف يعطيهم فرصا أكثر للحياد العلمي ، وعدم التقيد بفكرة معينة ، وهذا في الحقيقة لا يساعد على وضوح الرؤيا في البحث ، وإنما يلقي نوعا من الضبابية ، وعدم الشفافية على سيرورة البحث ، ومن ثم على نتائجه .

فهل هناك مداخل منهجية أقدر على تفسير أو معالجة مواضيع معينة أكثر من غيرها ؟

الحقيقة أن اختيار مدخل منهجي معين أو تبني إطار نظري للبحث ، لا يمكن أن يكون اعتباطيا ولا يتم بشكل عشوائي ، و إنما تحكمه جملة من العوامل و المؤشرات ، منها على وجه الخصوص : كيفية انطلاق الباحث منذ البداية في بحثه ، و تحديده ماذا يريد أن يدرس ؟ بالإضافة إلى البيانات والمعلومات التي يجمعها الباحث تحضيرا لصياغة إشكالية بحثه ، ولعل الذي يلعب الدور البارز في هذا كله هو تكوين الباحث نفسه و تخصصه ، فعلى الرغم من أن العلوم الاجتماعية تشترك في الكثير من المناهج و خصائص البحث إلا أن هناك فروقا جوهرية بينها ، تتعلق بتخصص كل باحث ، بين علم النفس و علم الاقتصاد و علم الاجتماع و غيرها ، إضافة إلى أن المداخل المنهجية ترتبط بشكل كبير بما يسمى " بالمذهبيات " التي تشكل عادة ايديولوجية الباحث وتعمل على توجيهها ، حيث يرتبط المدخل الوظيفي مثلا " بالاتجاه المحافظ " بينما يرتبط المدخل الماركسي " بالاتجاه الرادكالي " .

4-سؤال الانطلاق (السؤال الموجه للإشكالية والبحث) :

قد يتبادر الى أذهاننا عند ذكر عبارة سؤال الانطلاق ، أن نقطة انطلاق البحث أو الدراسة تعطى إشارتها مع هذا السؤال ، هذا صحيح الى حد ما ، لكن علينا ألا ننسى الخطوتين السابقتين ألا وهما اختيار موضوع البحث وتحديد مشكلة البحث أو الدراسة ، لكن بسؤال الانطلاق والشروط المحيطة به والمنطق الذي يقوم عليه ، وهي مستويات يتأسس عليها الوعي العلمي للباحث ، نكون قد باشرنا عملية الغزو أو القطيعة مع الأحكام القيمية والأفكار المسبقة .

ان لكل بحث أو دراسة علمية هواجسها وصعوباتها (اختيار موضوع علمي قابل للدراسة ، تحديد مشكلة البحث ، تحديد سؤال الانطلاق ، تحديد الاطار النظري أو المدخل المنهجي للدراسي ، اختيار مجالات الدراسة الميدانية ...)، ولكي يتجاوز الباحث هذه الصعوبات وما يصاحبها من تردد عليه أن يصل بسرعة الى الاجابة عن السؤال التالي : ماذا أريد أن أدرس ؟ أو بتعبير آخر عن أي شيء أبحث ؟ لقول" باتشلر" : "إذا كنا لا ندري عن أي شيء نبحث ، فإننا لن ندرك كنه ما نعثر عليه ، أو أننا لن نعرف حقيقة ما نعثر عليه "، وهو السؤال الذي يبنى عليه فيما بعد إشكالية بحثه ، ومن خلاله يحدد الباحث أيضا قراءاته ومطالعاته وجرد التراث النظري ، وتتحدد أهمية هذا التساؤل الأولي أو سؤال الانطلاق كما عبر عنه كل من "كويفي وكمبنهود" في أنه يحدد للباحث مجال بحثه ومن ثم نوعية البيانات والمعلومات التي يتطلب جمعها ، وبالتالي يوفر عليه الجهد ويحفظه من مغبة الغرق في جمع كل ما هب ودب دون هدف معين ولا وجهة محددة .

غير أن طرح سؤال الانطلاق الذي تتمحور حوله الاشكالية لاحقا ، يجب أن يصاغ بشكل صحيح ،

ويخضع لمجموعة من القواعد والمواصفات المنهجية ، كما حددها كل من "ريمون كويفي ولوك فان كمبنهود " ، ومنها على وجه الخصوص :

أ-مواصفات الوضوح : وتعني أساسا الدقة والاختصار في صياغة سؤال الانطلاق بحيث يكون معناه غير غامض ولا لبس فيه ، وهذا ما يتطلب تحديد المفاهيم والمصطلحات التي يتكون منها السؤال بحيث لا يختلف عل فهمه اثنان "وذلك بأن يعرض الباحث سؤاله على مجموعة من الاشخاص ، ويطلب منهم شرح معناه أو التعليق عليه ، وباستطلعة كل فرد من المجموعة توضيح المعنى الذي فهم به السؤال ، ويمكن الحكم على أن السؤال دقيق ، اذا توافقت التفسيرات وراحت تصب كلها في الفكرة التي أرادها الباحث " ، وبذلك يمكن إعادة صياغة السؤال وتحديد مفرداته إلى أن يحصل الباحث على ما يريد ، وقد يكون السؤال دقيقا وكافة عناصره واضحة غير أنه يغطي مجال بحث واسع جدا تصعب دراسته ، أو يصعب التحكم فيه ، وبالتالي يطرح صعوبات منهجية لا تقل تعقيدا عن تلك التي يطرحها السؤال الغامض . ومن مواصفات الوضوح التي يجب أن تتوفر في سؤال الانطلاق أيضا ، أن لا يكون السؤال طويلا جدا ؛ بحيث لا يصل القارئ الى نهاية السؤال ، حتى يكون قد نسي أو غاب عن ذهنه ما أراد الباحث طرحه في البداية ، فتختلط الأولويات ويضيع المعنى فلا ندري بالضبط ما نبحث عنه في البداية ، ولا عن الأسبقية في البحث ، لذلك يفضل أن تكون صياغة سؤال الانطلاق بشكل مختصر قدر المستطاع ، يمكن فهمه بسهولة ، ويساعد صاحبه على معرفة الهدف بوضوح .

ب-مواصفات الملاءمة : تتعلق بالطابع (التفسيري المعياري أو التنبئي للسؤال) بمعنى :

-أن لا يحمل سؤال الانطلاق حكما قيميا ؛ بالموافقة أو المعارضة ، بالصح أو بالخطأ ، بالاستحسان أو الاستهجان . –أن لا يكون السؤال فلسفيا ؛ يبحث في أمور غيبية ، لا يمكن إخضاعها لمناهج التحليل الخاصة بالعلوم الاجتماعية . –أن لا يكون السؤال من النوع المغلق الذي يحتمل الإجابة " بنعم أو لا " فقط ،"لأن المشكلات

التي يمكن الإجابة عنها بنعم أو لا ، ليست مشكلات صالحة للبحث ، ذلك أن مواقف نعم أو لا ، لا تترك أي مجال لتفسير المعطيات ، بقدر ما تتطلب عادة مقارنة المعطيات بمعيار أو بمستوى معرفي ، ثم اتخاذ قرار مباشر بشأنها . – أن لا يتجه السؤال فيما يمكن أن يوجد في المستقبل ، وقد لا يوجد نهائيا . – أن لا يكون السؤال وصفيا لا يتطلب أكثر من مجرد معرفة أرقام ، لأن هدف الباحث في العلوم الاجتماعية ليس الوصف ، وإنما هو الفهم ؛ الذي يتطلب الحصول على المعلومات عن طريق الملاحظة والتجربة ، ذلك أن الفهم معناه المعرفة الكلية ، ولما "كان البحث يتطلب عقلا مستفسرا أثناء تنقيبه عن الوقائع ، وحتى بعد جمعها ،فإنه يقوم بالكشف عن معنى هذه الوقائع ، والتعبير عنها في نتيجة واحدة ، وكذلك يقال أنه عندما لا يكون هناك مجال لنضال فكري يفرض على الوقائع أن تكشف عن معانيها ، فإنه لا يكون هناك بحث " . –سؤال الانطلاق الجيد في البحث الاجتماعي يجب أن يكون مبنيا على نية الفهم والتفسير .

5-صياغة اشكالية البحث : تعد مسألة صياغة الإشكالية ذات أهمية كبيرة فبعد تحديد المشكلة البحثية التي يريد الباحث دراستها و ضبطها بدقة وتحديد أبعادها و حدودها ، ينتقل بعد ذلك إلى الصياغة اللفظية لهذا التساؤل المركزي المعبر عن هذه المشكلة البحثية و المتسق معها، فلكي تكون إشكالية الدراسة صحيحة يجب على الباحث أن يكون قادرا على صياغتها بشكل صحيح وسليم ولذلك يجب مراعاة المعايير التالية عند صياغتها و تتمثل في : -وضوح الصياغة ودقتها : يجب أن تكون الصياغة واضحة و مفهومة لدى المجتمع العملي ، بحيث تصاغ على شكل سؤال واضح ، فالسؤال وحده يضفي الوضوح ويجعل المشكلة مطروحة بشكل مباشر ، ويجب عليه التركيز على الأفكار التي ترتبط بمشكلة البحث العلمي بشكل مباشر ومن ثم يقوم بصياغة هذه الأفكار بشكل واضح ، كما يجب أن يقوم بصياغتها بشكل محكم للغاية

مستخدما الكلمات السهلة و الواضحة و التي لا تحتاج لشرح ، مبتعدا عن استخدام الكلمات الغامضة و المبهمة وعن استخدام الكلمات العامية ، وذلك لكي يفهم القارئ إشكالية البحث العلمي بشكل واضح ، أي أن تكون واضحة في مصطلحاتها و مفرداتها العلمية ، وخالية من الحشو اللفظي أو التناقض.

-أن تصاغ في شكل علاقة بين متغيرين أو أكثر: حيث يجب أن يحرص الباحث على إبراز العلاقة بين المتغيرات المشكلة للظاهرة محل الدراسة ، و أن تكون هذه المتغيرات محددة وقابلة للقياس.

-إمكانية التوصل إلى حل للمشكلة أو القابلية للاختبار : من خلال إمكانية إخضاعها للدراسة العلمية وفرض الفروض المتعلقة بها وجمع البيانات و المعلومات و اختبارها.

-يجب على الباحث أن يكون ملتزما بالحياد التام أثناء صياغته لإشكالية البحث العلمي ، فيبتعد عن استخدام ضمير المتكلم أثناء قيامه بصياغة الإشكالية ، كما يجب عليه أن يتجنب إبراز رأيه الشخصي.

ولإشكالية البحث العلمي مجموعة من القواعد الأساسية و التي تساهم بشكل كبير في تحديد هذه الإشكالية ، و من أهمها :

وضوح موضوع البحث :يجب أن يكون الباحث على اطلاع ودراية تامة بالموضوع الذي يقوم بالبحث فيه ، لذلك يجب أن يختار الباحث موضوعا من صلب اختصاصه ، ويتأكد من امتلاكه المعلومات الكافية حول هذا الموضوع قبل أن يشرع في دراسته .

6-مراحل اعداد الاشكالية : يتم طرح مشكلة البحث –حسب موريس أنجرس – في ثلاث مراحل :

-أولا : لابد من اختيار الموضوع ، وذلك بعد تفكير طويل ، والتأكد من فائدته ، هناك العديد من مصادر الالهام التي تؤدي الى الموضوع النهائي ، ومنها : التجارب المعيشية ، رغبة الباحث في أن يكون بحثه مفيدا ، ملاحظة المحيط المباشر أو الواسع ، تبادل الآراء والبحوث السابقة ، لكن مهما كان مصدر الالهام فإن الأهم يكمن في أن الموضوع المنتقى له فائدة كافية تجعل الباحث يشعر بالاستعداد للشروع بكل قواه في البحث . لكن قبل الاختيار النهائي للموضوع لابد من تقييم قابلية إنجاز البحث ، وذلك بأخذ بعين الاعتبار لبعض المقاييس مثل الوقت والموارد المادية التي يمتلكها الباحث ، كذلك الوصول اللى مصادر المعلومات ودرجة تعقد الموضوع ، في الاخير فإن الخيال بدلا من أن يكون عائقا ، يمكن أن يساعد في تصور الطريقة غير المباشرة في تناول الموضوع ، لم يكن ممكنا تناوله بكيفية أخرى ، في حالة

العمل ضمن فرقة بحث ، فالمطلوب هو تحقيق الانسجام بين الاعضاء حول الموضوع المراد

دراسته.

أما **المرحلة الثانية من طرح المشكلة** ، فتتضمن **الاطلاع على الادبيات حول الموضوع** ، ينطوي هذا على عدد من العمليات التي لابد من القيام بها :إثراء ، في عرض مختصر ، موضوع البحث وإيجاد قائمة للمفردات الأساسية التي تغطي مختلف جوانب الموضوع ، الذهاب الى المكتبة بصفة متتالية بهدف استعمال الكتب المرجعية العامة ، مراجعة فهرس الدوريات ، وكذا الدليل العام والمصادر الأخرى الموجودة بها ، وضع قائمة عن الوثائق المتصلة بالموضوع ، تعيين الوثائق المطلوب قراءتها لاحقا ، تسجيل أهم ما يحتفظ به على البطاقة . إذا كان الموضوع المنتقى سيؤدي بنا لاحقا الى تحليل الوثائق ، فلا بد من انتقائها في الحال ، وتقييم نوعيتها ، للقيام بذلك هناك أسئلة تسمح بإقامة نقد خارجي ، إنها تهتم بحالة الوثائق ، تاريخ صدورها ، مؤلفها أو

مؤلفوها ، وفي أي مكان صدرت ، هناك أسئلة أخرى تسمح بنقد الوثيقة داخليا إنها تهتم بما تقوله الوثائق والأسباب التي جعلتها تتحدث أو تحمل هذا الكلام وسياق إنتاجها ، إن قيامنا بهذا النقد المزدوج الخاص بالمنهج التاريخي يسمح لنا بانتقاء الوثائق الحقيقية ، والتي لها مصداقية ، والتي لها أيضا علاقة بموضوع البحث المتوقع .

أما **المرحلة الثالثة والأخيرة** فتتضمن **تدقيق مشكلة البحث** أي طرح سؤال متصل بالموضوع وجعله جديرا بالتقصي في الواقع ، **هناك أربعة أسئلة رئيسية تسمح بتدقيق مشكلة البحث ، الأول** هو "لماذا نهتم بهذا الموضوع ؟" ، يسمح هذا السؤال بضبط وتحديد القصد والأسباب التي دفعت الباحث الى اختياره ، **الثاني** هو "ما الذي نطمح بلوغه " حيث يحدد الهدف ، أما **السؤال الثالث** "ماذا نعرف الى حد الآن " يؤدي الى القيام بحوصلة السؤال حول المعارف المكتسبة خلال استعراض الادبيات ، أما **السؤال الرابع والأخير** هو "أي سؤال بحث سنطرح " والذي يسمح بالطرح الدقيق لسؤال البحث الذي سيوجه كل طريقة البحث المقبلة ، لطرح هذا السؤال لابد من توفر الحد الأدنى من المعرفة بالنظريات التي لها علاقة بالفرع العلمي المعني ،لأن النظريات بتوفيرها لبعض آفاق التفسير والفهم ، تضمن تصنيفا أوليا لمشكلة البحث وتنظيما لها .